

مراجعة تنفيذ قرارات اللجنة الإقليمية

2011-2000

المقدمة: الهدف والأساس المنطقي

1. في إطار قرار المراجعة وعملية الرصد، وبما يتواءم مع إصلاح المنظمة (EB132/5 add.6 و A66/4)، بادرت المنظمة إلى إجراء عملية مراجعة للقرارات التي اعتمدها اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط خلال الفترة 2000-2011. وقد عملت لجنة المراجعة التقنية المشتركة بين الإدارات، تحت قيادة مدير إدارة البرامج، على مراجعة ما مجموعه 134 قراراً صادراً عن اللجنة الإقليمية في الفترة ما بين عام 2000 وعام 2011. وكان الهدف من هذه المراجعة، تقييم مدى التقدم المحرز صوب تنفيذ ما أوصت به القرارات من إجراءات. واستناداً إلى هذا التقييم، قدّمت لجنة المراجعة توصياتها بشأن كل قرار، وهل يجب أن يبقى ساري المفعول، أم يمكن النظر في إيقاف العمل به (الأفول المشروط)، أم أن العمل به قد انتهى تماماً (الأفول التام).
2. والحق أنه لم يسبق إجراء مثل هذه المراجعة لأوضاع تنفيذ قرارات اللجنة الإقليمية. غير أنها قد تمت في سياق إصلاح المنظمة، وبرنامج العمل العام الثاني عشر 2014 - 2019، والذي اعتمده جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2013. وسيستفاد من نتائج المراجعة في صياغة التوصيات حول اتخاذ إجراءات تضمن التأكد من أن القرارات التي ستتخذ في المستقبل ستُنقَى على النحو المناسب للاستجابة للتحديات التي تجابه الصحة العمومية على الصعيد الإقليمي، وأنها تتماشى مع التوجّهات الاستراتيجية الإقليمية للمدة 2012-2016 ولعمل المنظمة بوجه عام، وأنها تتواءم مع سياق المبادرات والقرارات الرئيسية للأمم المتحدة، ومع أعمال الأطراف الفاعلة والأطراف المعنية ذات الصلة بالصحة العمومية.

المنهجية

3. تم تصنيف القرارات إلى 3 فئات هي فئة "الأفول التام" وفئة "الأفول المشروط" وفئة "السارية المفعول" وفقاً لمجموعة من المعايير التي تم تحديدها سلفاً (يمكن الرجوع إليها في الجدول 1). وركّزت هذه المعايير على أهمية كل قرار بالنسبة للصحة العمومية، ومدى ارتباطه بالتوجّهات الاستراتيجية الإقليمية للمنظمة في المجالات ذات الأولوية للمدة 2012-2016، واشتماله على آليات التمويل، ومطابته بإعداد التقارير الدورية، وما إذا ما كان قد تم الوفاء بالإجراءات المطلوبة بحلول حزيران/يونيو 2013.
4. وتم إعداد جدول مفصّل لتوحيد أسلوب العمل داخل لجنة المراجعة. وتضمّن هذا الجدول عموداً لكل من الأساس المنطقي للإجراءات الموصى بها ولآثارها المحتملة. وقد اعتمدت اللجنة على دستور المنظمة ليكون بمثابة الإطار المفاهيمي الذي تستند إليه هذه المراجعة، وحُدّدت آثار القرارات استناداً إلى مدى ارتباطها بالقرارات والمقررات الإجرائية للمجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية، وارتباطها ببرنامج العمل العام الذي كان

ساري المفعول عند اعتماد ذلك القرار أو تلك القرارات، وإلى الأولويات الاستراتيجية الراهنة، وبرنامج العمل العام الثاني عشر للمدة 2014-2019، وعملية إصلاح المنظمة.

الجدول 1. معايير تصنيف القرارات

الأقول التام	الأقول المشروط	السارية المفعول
1. استكمال الإجراءات المطلوبة	1. لم تستكمل الإجراءات المطلوبة	1. سارية المفعول تتضمن إجراءات
2. استيفاء متطلبات إعداد التقارير	إلا لفقرات فرعية محددة من القرار	ترتبط بالأولويات الاستراتيجية
3. حلت قرارات لاحقة حول القضية	2. استيفاء متطلبات إعداد التقارير	الإقليمية، وبآليات تمويل محدّدة
نفسها محل القرار الآفل	حول فقرات فرعية محددة من القرار	2. سارية المفعول تتضمن إجراءات
4. قرارات مرتبطة بمجموعة عامة من الإجراءات، ولا يوجد لها منتجات محددة	3. توصية بمراجعة/تحديث باستخدام آلية تمويل محددة	ترتبط بالأولويات الاستراتيجية الإقليمية وبآليات تمويل غير محددة
5. قرارات لا تتناسب مع الأولويات الاستراتيجية الإقليمية 2012-2016	4. قضية مهمة شاملة للقطاعات وترتبط بالأولويات الاستراتيجية الإقليمية	3. تتطلب إعداد تقارير دورية
6. قرارات تتعلق بمناسبة معينة أو بحدث محدّد		
7. قرارات مرتبطة بالتقرير السنوي عن أعمال منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط، وبالتقارير الخاصة بالاجتماعات النظامية		

النتائج

5. يستعرض الجدول رقم 2 نتائج المراجعة وفقاً للمجال الاستراتيجي ذي الأولوية. والمجالات الخمسة ذات الأولوية في الإقليم هي: تقوية النظم الصحية؛ تعزيز الصحة في جميع مراحل العمر؛ الأمراض غير السارية؛ الأمراض السارية؛ والتأهب للطوارئ والاستجابة لها؛ وتندرج كذلك إدارة المنظمة وإصلاحها ضمن المجالات الاستراتيجية.
6. ويستأثر مجال الإدارة بالنصيب الأكبر من القرارات (31%) وفيها قضايا ترتبط بتخصيص الموازنة، ورصد البرامج وتقييمها، والتقارير السنوية وغيرها من التقارير النظامية. ويليه مجال تقوية النظم الصحية بنسبة (24%)، في حين نجد أن مجال الأمراض غير السارية يحظى بأقل نصيب من القرارات (5%).

الجدول 2. نتائج المراجعة وفقاً للمجال الاستراتيجي

المجال الاستراتيجي ذو الأولوية (2016-2012)	أفول تام	أفول مشروط	ساري المفعول	إجمالي عدد القرارات
تقوية النظم الصحية	13 (41%)	4 (12%)	15 (47%)	32 (24%)
تعزيز الصحة في جميع مراحل العمر	12 (57%)	4 (19%)	5 (24%)	21 (16%)
الأمراض غير السارية	3 (43%)	1 (14%)	3 (43%)	7 (5%)
الأمراض السارية	8 (33%)	1 (4%)	15 (63%)	24 (18%)
التأهب للطوارئ والاستجابة لها	4 (50%)	1 (12%)	3 (38%)	8 (6%)
الإدارة والإصلاح	40 (95%)	0 (0%)	2 (5%)	42 (31%)
الإجمالي	80 (60%)	11 (8%)	43 (32%)	134 (100%)

المناقشات

7. لبي ثلث القرارات البالغ مجموعها 134 قراراً المعايير اللازمة لتبقى "سارية المفعول"، وكان "تقديم التقارير الدورية المطلوبة" هو الأساس المنطقي السائد لبقائها سارية المفعول. ومن بين هذه القرارات، نجد أن نصفها تقريباً لديه بالفعل آلية تمويل محددة. فتحديد آلية لرصد تخصيص موارد ثابتة من الميزانية التشغيلية لمجالات محددة، لا يزال يمثل إشكالية. وهذا ينطبق على القرارات الصادرة في مجال الأمراض غير السارية (القرار رقم ش م/ل إ 58/ق.1، وينص على تخصيص 5%)، وتقوية النظم الصحية (القرار رقم ش م/ل إ 48/ق.8، وينص على تخصيص 2% لدعم البحوث). أما غالبية القرارات (60% منها) فإنها تلي معايير "الأفول التام"، مما يشير إلى أن الإجراءات الموصى بها قد تحققت، ومن ثمَّ يمكن اعتبار أن القرار قد انتهى العمل به. وهنالك 8% من القرارات تلي معايير "الأفول المشروط" مما يسوغ إجراء المزيد من المناقشات حول كيفية التعامل مع هذه القرارات، وحول الأمور التي ستحدد سبل المضي قدماً.
8. وعلى الرغم من أن القرارات قد جاءت تلو تركيز استراتيجي وقت إصدارها، فإن بعض القرارات اتخذت لدعم اتجاه استراتيجي عام، وكان هنا اتساق محدود في طريقة تدفق بعض القرارات من عام إلى عام يتلوه. وكان الكثير من القرارات يستدعي اتخاذ سلسلة مفتوحة من الإجراءات دون تحديد إطار زمني لها. وعلى الرغم من أن مسودة القرارات كانت في بعض السنوات مشفوعة بنماذج تحيط الوزراء علماً بتأثيرها على الميزانية، إلا أنه كان من الصعب قياس منتجات القرار، وإعداد تقارير حولها سواء منها ما خصصت لها الميزانية أم ما لم تخصص لها.
9. وأظهرت عملية المراجعة أن القرارات قد اعتمدت استناداً إلى الاحتياجات الإدارية أو المقتضيات البرنامجية. وقد اتضح للجنة أن هناك فجوة تنظيمية عندما أبلغ بعض الموظفين عن قلة إلمامهم ببعض القرارات والإجراءات ذات الصلة بالمجالات التقنية التي يعملون بها.
10. على الرغم من أن بعض القرارات وما يتعلق بها من وثائق تقنية، يمكن الوصول لها على الموقع عبر شبكة الإنترنت والمستودع المؤسسي، فقد كان من الصعب ربط القرارات بالتخطيط الميداني، وبرصد التقدم

المُحرز، وبإعداد التقارير حول المنتجات والحصائل. مما يَحْتَمُّ توضيح أدوار سائر القطاعات الأخرى في تنفيذ قرارات اللجنة الإقليمية.

11. ولقد لاحظت لجنة المراجعة شيئاً من المقاومة لدى الأمانة لتصنيف بعض القرارات ضمن فئة "الأقول التام" عندما يؤدي ذلك إلى تهديد وجود البرنامج.

أوجه القصور

12. إن هذه المعايير لم يتم اختبارها على سبيل الارتياح قبل البدء بعملية المراجعة، وكانت تُنقَح أثناء تقدم عملية المراجعة. ومن ثم فقد يكون هناك عناصر إضافية ذات قيمة لم تؤخذ بالحسبان.

13. إن المنهجية المستخدمة قد تؤدي إلى بعض التحيز في إعداد التقارير. وقد ظهرت اختلافات حول تصنيف بعض القرارات نتيجة لصعوبة توحيد اللغة والعمل، وضمان اتساقهما في ما بين أعضاء اللجنة، ومختلف الإدارات المشاركة. كما أن الوصول إلى سجل مَجْمَع لتنفيذ الإجراءات المطلوبة يعتبر واحداً من التحديات الماثلة.

الاستنتاجات

14. على الرغم من أن القرارات التي تم اعتمادها في الفترة ما بين عام 2000 وعام 2011 جاءت تلو تركيز استراتيجي في وقت اعتمادها، فإن لجنة المراجعة ترى وجوب إصدار القرارات في المستقبل على نحو انتقائي أكثر من ذي قبل، ويشمل ذلك تحسين الشفافية والمواءمة مع الأولويات الإقليمية، والارتقاء بالمساءلة عن النتائج. فهذه الأمور من الجوانب المهمة في إصلاح سبُل تصريف الشؤون في المنظمة. وينبغي التأكد من إشراك العاملين في المجال القانوني والتقني في عملية إعداد القرارات وتنفيذها، وفي وضع متطلبات إعداد التقارير.

15. يتعين كذلك النظر في إجراء المزيد من المراجعة المتعمقة للقرارات، وللمجموعة الإجراءات الموصى بها. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من التماسك، وتحسين المواءمة (ولاسيما بين ميزانية البرامج والميزانيات التشغيلية)، والالتزام بالمقاييس، ووضوح التخصصات. ويجب أن يتسق عدد القرارات مع المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية، كما أن القرارات تحتاج إلى آلية تمويل محددة، وإطار زمني ملزم. وهناك حاجة إلى وضع دلائل إرشادية لسبل صياغة القرارات بما فيها اللغة المستخدمة، والمعلومات التي تنقلها، بُعْيَة رأب الفجوات التي اتضحت خلال المراجعة.

التأثير على الممارسات المستقبلية

16. تتطلب عملية إعداد القرارات عملية مراجعة، مع التركيز على المسؤوليات المشتركة لكل من الدول الأعضاء وأمانة المنظمة. ومن المهم التأكد من أن القرارات تصف بوضوح أدوار المنظمة، والدول الأعضاء، ففي ذلك استكمال للممارسات التي اتبعت في اتخاذ أحدث القرارات. وما هذه المراجعة الحالية إلا خطوة أولى، ولكننا نحتاج إلى المزيد من العمل لتقوية هذه العملية وضمان استمرارها. وقد يتضمّن ذلك تشكيل فريق عمل مشترك من ممثلي الدول الأعضاء، مع إعطائه تفويضاً بإعداد إجراءات التشغيل القياسية للاسترشاد بها في عملية صياغة القرارات وذلك بدعم من أمانة المنظمة، إذ تقدم الأمانة الدعم القانوني والتقني عند الحاجة. ويتعين كذلك مراعاة تحديد آليات التمويل والالتزام بإعداد تقارير عن التقدم الذي يحرز كل سنة في تنفيذ القرارات السارية المفعول، في ظل إطار زمني محدد، حتى يمكن التشارك في هذه الحصائل مع اللجنة الإقليمية سنوياً.